الأمم المتحدة
A/RES/74/204
الجمعية العامة
Distr.: General
13 January 2020

الدورة الرابعة والسبعون
البند ١٧ (د) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
السلع الأساسية

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/74/379/Add.4*)]

٧٤/٢٠٤ – السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/١٩٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/١٩٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٧٠/١٩١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٧٢/٢٠٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن السلع الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[(٢)] وقرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) القرار ٦٠/١.

19-22417 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٣]،

وإذ تشير أيضا إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)[٤]، والوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٥]،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[٦] ودخوله حيز النفاذ باكرا، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٧] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

---

(٣) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٤) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٦) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٧) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تلاحظ الجهود الجاري بذلها لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً[٨]، ومسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية[٩] وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية[١٠]، وإذ تعترف بالتحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشير إلى إعلان سِنداي[١١] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[١٢]،

وإذ تلاحظ انعقاد الحوار التفاعلي غير الرسمي لمدة يوم واحد بشأن أسواق السلع الأساسية في نيويورك في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩، والذي تمخض عن موجز حدد الرسائل والاستنتاجات الأساسية لحلقتي النقاش اللتين عقدتا في أثناء الحوار،

وإذ تؤكد من جديد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وإلى خطة تنفيذه للسنوات العشر الأولى، باعتباره إطاراً استراتيجياً لضمان إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن رؤساء الدول والحكومات أعربوا في خطة عمل أديس أبابا عن القلق إزاء التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، خصوصاً ما يتصل منها بالأغذية والزراعة وما لتلك التقلبات من نتائج بالنسبة للأمن الغذائي العالمي وتحقيق نتائج أفضل في مجال التغذية، وأشاروا إلى نظام معلومات الأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ودعت إلى توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق، بما يتوافق مع الممارسات الإدارية المستدامة والمبادرات التي تضيف قيمة إلى منتجات صغار الصيادين، وإذ تلاحظ أن منظمة الأغذية والزراعة أبرزت في تقريرها عن *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠١٩: الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين* أبرز أن ٨٠ في المائة من البلدان – ٥٢ من أصل ٦٥ – التي سجلت ارتفاعا في نسبة الجوع وزيادة في نقص التغذية في أثناء فترات تباطؤ وركود الاقتصاد في الآونة الأخيرة هي البلدان التي يعتمد اقتصادها اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية الموجهة للتصدير و/أو الاستيراد،

---

(٨) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٩) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١٠) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(١١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الأول.

(١٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[١٣]، وإذ تحيط علما بالقرارات التي اتخذها وبالاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية،

وإذ تحيط علما بتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن *السلع الأساسية والتنمية* وتقاريره عن *حالة الاعتماد على السلع الأساسية* ومذكرته عن الاعتماد على السلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الدور الذي ما فتئ المؤتمر يقوم به باعتباره مؤسسة في دراسة التفاعل بين أسواق السلع الأساسية والتنمية الاقتصادية وفي وضع مفهوم للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية،

وإذ تشدد على أهمية النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

وإذ تلاحظ بقلق أن أسعار معظم السلع الأساسية سجلت اتجاها نزوليا بفعل مجموعة متنوعة من العوامل المتصلة بالعرض والطلب وتغيير المخزونات،

وإذ تسلم بأن تقلب أسعار السلع الأساسية، بما فيه التقلب المفرط، يمكن أن يخلف آثارا ضارة على البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة على السواء، لا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وإذ تلاحظ بقلق أن ذلك يمكن يقوض جهودها الإنمائية بما أن من شأنه أن يثبط الاستثمار ويوسع نطاق العجز التجاري ويؤدي إلى تفاقم الفقر في أوساط الأسر المعيشية،

وإذ تلاحظ أن تغير أسعار السلع الأساسية له آثار على مستويي الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي كليهما في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وفي البلدان النامية المستوردة الصافية للسلع الأساسية، وإذ تلاحظ أيضا أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية قد يساهم في تحسن إيرادات البلدان المصدرة المتأتية من الصادرات والضرائب، وهو أمر يسمح لها بزيادة النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية، وأن انخفاضها قد يؤدي، على عكس ذلك، إلى نقص في إيرادات التصدير والإيرادات الضريبية وإلى عجز الحكومات عن توفير السلع والخدمات الأساسية،

وإذ تعرب عن القلق من أن الاقتصاد العالمي لم ينتعش بعد انتعاشاً تاماً ولا يزال يمر بمرحلة مليئة بالتحديات، على الرغم مما حدث في الآونة الأخيرة من زيادة دورية في النشاط الاقتصادي العالمي، ومن أن النمو لا يزال ضعيفا في عدة بلدان، حيث يتسم بضعف النمو التجاري وتقلب تدفقات رؤوس الأموال واتساع نطاق الضائقة المالية والديون غير المستدامة في بعض البلدان، ولا سيما البلدان النامية، ومن أن مصدِّري السلع الأساسية على وجه الخصوص يتضررون كثيرا بسبب استمرار تكيفهم مع الانخفاض الحاد في الإيرادات الأجنبية، وإذ تدرك أن على الرغم من توازن المخاطر في الأجل القصير بشكل عام، فإن مخاطر الأجل المتوسط لا تزال تميل إلى الانتكاس، وإذ تؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف والاختلال في المنظومة، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، وإحراز مزيد من التقدم نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه،

وإذ تقر بالتأثير السلبي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وخاصة على النساء والفتيات والشباب والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة،

---

(١٣) انظر: TD/519 و TD/519/Add.1 و TD/519/Add.2 و TD/519/Add.2/Corr.1.

وإذ تقر أيضا بأن القيود الهيكلية التي تواجهها المرأة باعتبارها عنصراً فاعلا في الحياة الاقتصادية، ومن ضمنها التجزؤ في العمل ذي القيمة المضافة المنخفضة أو في العمل المعيشي، وعدم المساواة في الحصول على الموارد الإنتاجية، وقلة إمكانيات الحصول على التدريب واكتساب المهارات بسبب التفرقة بين الجنسين في مجال التعليم وأسواق العمل والافتقار إلى الموارد، وكذلك العبء الثقيل من العمل غير المدفوع الأجر، كلها أمورٌ تجعل النساء والفتيات معرضات بوجه خاص للأثر السلبي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تؤكد أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا، بما فيها القيود الهيكلية التي تواجهها المرأة باعتبارها عنصراً فاعلاً في الحياة الاقتصادية، من أجل تنويع الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقاً للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

وإذ تقر بأن حالة الارتياب السائدة في أسواق السلع الأساسية العالمية تعزز الحاجة إلى معالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة شاملة، بما يشمل أموراً منها الطلب على السلع الأساسية وقدرات الإمداد وإيرادات السلع الأساسية والاستثمارات في الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع أوضاع واحتياجات فرادى البلدان ولتعزيز تنميتها المستدامة، وإلى توطيد العلاقة بين جملة أمور، منها التجارة والتمويل والاستثمار في الزراعة المستدامة والنظم الغذائية والطاقة والتصنيع،

وإذ تلاحظ العمل على بناء توافق في الآراء بشأن المسائل المتصلة بالسلع الأساسية الذي يتم عن طريق اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما فيها اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المعنية بالسلع الأساسية والتنمية والمنتدى العالمي للسلع الأساسية والمؤتمر والمعرض الأفريقيان لتجارة النفط والغاز والمناجم والتمويل المتعلق بهما،

وإذ تؤكد أهمية توفير معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب لضمان اشتغال أسواق السلع الأساسية الغذائية على الوجه المناسب، وفقا لخطة عام ٢٠٣٠، وإذ تلاحظ المبادرات العالمية والإقليمية، بما فيها نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية ومنتدى الاستجابة السريعة التابع له، والمبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات، وغيرهما من النظم والبرامج الإقليمية للبيانات، وإذ تحث المنظمات الدولية المشاركة فيها والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على كفالة نشر مواد إعلامية عالية الجودة عن أسواق الأغذية في الوقت المناسب،

وإذ تعرب عن بالغ القلق مما يحدِثه تغير المناخ والظواهر المناخية الشديدة من آثار سلبية على إمكانية الحصول على السلع الأساسية الزراعية واستخدامها وأسعارها، مع التسليم في الوقت ذاته بأهمية دور الأراضي وإدارتها على نحو مستدام في المنظومة المناخية،

١ - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[١٤]؛

(١٤) A/74/232.

٢ - ***تسلم*** بالترابط الوثيق بين الأداء الكافي والشفاف لأسواق السلع الأساسية وقدرة بعض البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية على تحصيل الإيرادات الضريبية المناسبة من صادرات السلع الأساسية وتعبئة المصادر المحلية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تتمثل أساساً في النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتصنيع والعمل اللائق وتنويع الأسواق؛

٣ - ***تشجع*** على دعم البلدان النامية لتقوم، وفقاً لخططها وسياساتها الوطنية وباستخدام المساعدة التقنية، بزيادة قدرتها على اكتشاف ومنع ممارسات التلاعب بالتسعير التجاري في قطاعات السلع الأساسية لديها، حتى تزيد من الفوائد التي تعود عليها من هذه القطاعات لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٤ - ***تكرر تأكيد*** ضرورة بذل المزيد من الجهود للتصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، بسبل تشمل على وجه الخصوص مساعدة المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين ومن ضمنهم النساء، على إدارة المخاطر، وفقاً للخطط والسياسات الوطنية؛

٥ - ***تشدد*** على أن البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه تحديات خاصة لأن انخفاض أسعار السلع الأساسية التي ينتجونها يهدد النمو المستدام وحالة الديون في هذه البلدان، وبالتالي تلاحظ في هذا السياق أن التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات وتوليد القيمة المضافة والتصنيع يمكن أن تسهم في تعزيز قدرة هذه البلدان على الصمود في مواجهة التقلّب المفرط في الأسعار، عن طريق تمكينها من جني إيرادات من مصادر متنوعة؛

٦ - ***تقر*** بالحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل تنويع الاقتصادات وتحسين تنظيم الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية، وتحسين كفاءتها وتجاوبها وأدائها وشفافيتها، عند الاقتضاء، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

٧ - ***تسلم*** بوجود استراتيجيتين رئيسيتين للتنويع، تتمثل إحداهما في التنويع الأفقي لتصدير أنواع مختلفة من السلع الأساسية والمنتجات الأخرى والتصدير إلى أسواق مختلفة، والأخرى في التنويع الرأسي من خلال توليد القيمة المضافة، وتلاحظ أن استراتيجيتي التنويع هاتين يمكنهما الإسهام في إيجاد وظائف دائمة ودعم عملية تصنيع تتسم بالشمول والاستدامة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٨ - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وأن يعزز التعاون معها من أجل التصدي للعوامل التي تحدث عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل أمورا من بينها التنويع، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات المالية، مما يؤدي إلى ندرة الموارد المتاحة للاستثمار في قطاع السلع الأساسية، وضعف الهياكل الأساسية، ولا سيما في ما يتعلق بتكلفة وسائل النقل والتخزين ومدى توافرها، ونقص المهارات في مجال إنتاج وتسويق المنتجات البديلة؛

٩ - ***تشدد*** على أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وارتفاع مستويات الاستثمار في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية لتشجيع التنويع وتحسين الهياكل الإنتاجية المدمجة في سلاسل القيمة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

١٠ - ***تتطلع*** إلى عقد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية في نور سلطان، في الفترة من ٨ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٢٠؛

١١ - ***تلاحظ مع القلق*** بطء التعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية الشديدة التي حدثت في عام ٢٠٠٨ وتفاوته، على الرغم من تعزيز النشاط الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة، إذ لا يزال النمو ضعيفا في بلدان عديدة ولا تزال أسعار السلع الزراعية وغيرها من السلع متدنّية بينما تتفاقم أوجه عدم المساواة، وتسلّم بأن التجارة الدولية يمكن أن تؤدي دورا في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٥] وتحقيق نمو مستدام وقوي ومتوازن تعمّ فوائده الجميع؛

١٢ - ***تدعو*** إلى اتخاذ مجموعة متسقة من الإجراءات السياساتية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلبات المفرطة في الأسعار ودعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التخفيف من الآثار السلبية، وخصوصاً بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية والمنتجات المتصلة بها، وبدعم تنويع هذه الاقتصادات على نطاق كبير، وبتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات وصكوك واستراتيجيات لإدارة المخاطر تكون موجهة نحو السوق؛

١٣ - ***تؤكد*** أهمية وضع وتعزيز السياسات والاستراتيجيات الزراعية التي تعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في مجال الأمن الغذائي وتحسين النتائج المتحققة في مجال التغذية وتتناوله بوصفه جزءاً لا يتجزأ من تدابير التصدي في الأجلين القصير والطويل لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والأزمات الغذائية في البلدان النامية؛

١٤ - ***تسلم*** بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي، وكذلك تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي في ما بين بلدان الجنوب؛

١٥ - ***تشدد*** على أهمية زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية العالية الجودة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود باعتبارها وسيلة لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة وزيادة التنويع في السلع الأساسية، بما في ذلك الإنتاج ذو القيمة المضافة، والتجارة بهذه السلع، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في أن تعمم، استناداً إلى الظروف والأولويات الإنمائية الوطنية، سياسات تجارية وكذلك سياسات استثمارية ومالية سليمة بوصفها عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية، وعلى مساعدة تلك البلدان على الاستثمار في البحث والابتكار والتطوير في مجال الإنتاجية الزراعية المستدامة ودعمها؛

١٦ - ***تؤكد*** أن المساعدة التقنية وبناء القدرات الهادفين إلى تحسين قدرة المنتجين على التنافس في مجال تصدير السلع الأساسية لهما أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى توفير الموارد الضرورية لغرض المساعدة المالية والتقنية المخصصة تحديداً للسلع الأساسية، وبخاصة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما فيها الإجراءات المراعية

(١٥) القرار ١/٧٠.

للاعتبارات الجنسانية، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية العالية الجودة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود للبلدان النامية، بغية الحد من العوائق المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز تجارة السلع الأساسية فيها وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

١٧ - ***تؤكد أيضا*** ضرورة أن يكون الهدف من مبادرة المعونة التجارية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على بناء ما تحتاج إليه من قدرات في ما يتعلق بجانب العرض ومن هياكل أساسية تتصل بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها والقيام، بشكل أعم، بتوسيع نطاق تجارتها؛

١٨ - ***تشير*** إلى الاتفاق على أن يواصل المؤتمر الوزاري والهيئات المختصة في منظمة التجارة العالمية استعراض تأثير نتائج جولة أوروغواي على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية استعراضاً منتظماً، بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

١٩ - ***تشجع*** البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد باتخاذ خطوات نحو بلوغ الهدف المتمثل في تنفيذ عملية وصول منتجات أقل البلدان نمواً جميعها إلى الأسواق بصورة دائمة دون أن تخضع لرسوم جمركية أو حصص، والبلدان النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها بالقيام بذلك، على أن تفعل ذلك، بما يتفق وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

٢٠ - ***تشجع بقوة*** المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الدولية على أن تساعد البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في معالجة آثار تقلبات أسعار السلع الأساسية، بما فيها التقلبات المفرطة؛

٢١ - ***تؤكد من جديد*** أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة من حقها أن تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

٢٢ - ***تسلم*** بأهمية زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من جميع السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية، بما فيها السلع التامة الصنع، دعماً للتنمية؛

٢٣ - ***تحيط علما*** بالمساهمات الهامة للصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعهما على القيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والهيئات الأخرى المعنية، بتعزيز التنسيق فيما بينها وتحديد وتنفيذ تدابير مبتكرة لتمكين قطاع السلع الأساسية من الإسهام بشكل مستدام في التنمية الاقتصادية، بما يشمل التوصل إلى طرق للحد من القابلية للتضرر من تقلبات أسعار السلع الأساسية وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية بهدف تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإمكانية التعويل على عرض هذه السلع، وتعزيز التنويع وإضافة القيمة، وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية وتمتين سلسلة الأسواق وتحسين هياكل الأسواق وتوسيع قاعدة الصادرات وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة بشكل فعال، استنادا إلى فهم مشترك لإسهام السلع الأساسية في التنمية المستدامة؛

٢٤ - ***تؤكد*** ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين وضمن ولاية كل منهم، مشاركتهم الفعالة في إجراء بحوث وتحليلات ذات نهج تعاوني لإشكالية السلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسة العامة المتصلة بالتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

٢٥ - ***تتطلع*** إلى عقد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بربادوس في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠؛

٢٦ - ***تؤكد*** أهمية تيسير سبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما يتفق تماماً وقواعدها؛

٢٧ - ***تشدد*** على الحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم للتجارة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وحصولها عليه في ضوء تزايد صعوبة الحصول على جميع أنواع الائتمان ومع مراعاة القدرة على تحمل الديون؛

٢٨ - ***ترحب*** بالالتزام بمضاعفة الجهود للحد بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، بغية القضاء عليها في نهاية المطاف؛

٢٩ - ***تؤكد*** أن الإيرادات المتأتية من إنتاج السلع الأساسية وصادراتها تظل بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، نظرا إلى حاجة البلدان النامية إلى تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن أسعار السلع الأساسية ظلت تتراجع منذ عام ٢٠١١، وهو الأمر الذي شكل ضغطا على الميزانيات الحكومية في البلدان النامية؛

٣٠ - ***تدعو*** رئيس الجمعية العامة إلى تنظيم جلسة تحاور غير رسمية في الجمعية العامة لمدة يوم واحد بشأن أسواق السلع الأساسية في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ لاستعراض الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، والاستراتيجيات الممكنة للتنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات وكذلك توليد القيمة المضافة من أجل التنمية المستدامة، خاصة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بهدف تبادل الخبرات والدروس المستفادة، في موعد وشكل يقررهما رئيس الجمعية العامة؛

٣١ - ***تهيب*** بجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والعالمية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بما فيها على وجه الخصوص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجميع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية المعنية أن تواصل، في حدود ولاية كل منها، بحث مسألة قلة التصنيع والتنويع في اقتصادات بعض البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في ما يتعلق بقدرة الدول الأعضاء على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠؛

٣٢ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز بشكل خاص على التوصيات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات

وإنتاج السلع الأساسية وتوليد القيمة المضافة من أجل التنمية المستدامة، باتساق مع تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية [١٦]، وتقرر في هذا الصدد أن تدرج، ضمن البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“ من جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين، البندَ الفرعي المعنون ”السلع الأساسية“.

الجلسة العامة ٥٢
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

(١٦) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.